



حماية: "تماذي في استهداف المتظاهرين السلميين" قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل مواطن وتصيب "١٦٠" آخرين في الجمعة السادسة والعشرين لمسيرات العودة، في ظل عجز عربي

وصمت دولي

يواصل الفلسطينيون مظاهراتهم واحتجاجاتهم السلمية على الشريط الحدودي للمطالبة بحق العودة إعمالاً لقرار رقم "١٩٤" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ حوالي ١٢ سنة، هذا وتواصل قوات الاحتلال التصدي لهم بكل قوة.

مركز حماية لحقوق الإنسان يدين بأشد العبارات استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام القوة المفرطة والمميته في تعاملها مع المتظاهرين السلميين في الجمعة السادسة والعشرين من مسيرات العودة، كما ويستنكر المركز سياسة قوات الاحتلال والمتمثلة باستهداف المدنيين دون تمييز بين الأطفال والنساء وطواقم المساعدة الإنسانية والصحافيين.

ووفق متابعة ورصد مركز حماية لحقوق الإنسان فقد تسبب استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة والمميته في الجمعة السادسة والعشرين في استشهاد مواطن وإصابة "٣١٢" آخرين.

والشهيد هو:

١- كريم محمد محمود كلاب (٢٥ عامًا)، نتيجة إصابته عيار ناري اخترق البطن ونفذ من الظهر، شرق حي الشجاعية.

الجدير بالذكر أن استخدام جنود الاحتلال للقوة المميته في تعاملها مع المدنيين السلميين، أدى منذ بدء فعاليات مسيرة العودة في ٣٠/مارس الماضي، إلى مقتل "١٨٤" مواطن وإصابة حوالي "٢٠٤٧٢" ألف آخرين.



مركز حماية لحقوق الإنسان يرى أن سلوك قوات الإحتلال الإسرائيلي في تعاملها مع المتظاهرين السلميين، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن قوات الإحتلال ارتكب جرائم ترتقي لمستوى جرائم حرب، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي، التحرك العاجل لحماية المدنيين ووقف الجرائم الإسرائيلية بحقهم ، وتفعيل أدوات الملاحقة والمسائلة عن هذه الجرائم، وبدوره إذ يجدد إدانته للإستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، والتي بانته في تعمد إطلاق النار تجاه المدنيين السلميين، والطواقم الطبية والإعلامية المتواجدة في أماكن التظاهر، فإنه يطالب:

١. المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الإحتلال وإجبارها على الإذعان لرغبة المجتمع الدولي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص القرار رقم "١٩٤".
٢. جامعة الدول العربية بطرح مشروع مقاطعة الإحتلال في المحافل الدولية، للجمه وإجباره على الإذعان لرغبة الأسرة الدولية.
٣. السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة الإسراع بإحالة هذا الملف أمام المحكمة الجنائية الدولية، والعمل على الحشد الدولي لحماية مسيرة العودة.

"انتهى"

٢٠١٨/٠٩/٢٢